الأزمة السورية والعقوبات الاقتصادية الدولية: دراسة تحليلية للفترة من (٢٠٢٠-٢٠٢٤)

م.م بان قدس يوسف

الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية

ban.q.yousif@uomustansiriyah.edu.iq

الملخص

واجهت سوريا بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢٤ تصاعدا حادا في أزمتها الداخلية وتفاقمت فيها القيود الدولية المفروضة، خاصة بعد تطبيق "نظام قيصر" الأمريكي الذي استهدف النظام السوري وداعميه وامتد إلى كيانات في روسيا وإيران ، وأدت هذه العقوبات إلى عزلة اقتصادية شديدة وانهيار الليرة وارتفاع الأسعار وانتشار الفقر والبطالة كما أثرت بشدة على قطاعات حيوية كالصحة والطاقة والصناعة وزادت من تعقيد الأزمة الإنسانية، خاصة في ظل جائحة كوفيد-١٩ وتراجع الدعم الإغاثي وبالرغم أن العقوبات هدفت للضغط نحو حل سياسي، إلا أن آثارها المباشرة طالت الشعب السوري، مما يفتح المجال لتحليل عميق حول فعاليتها ونتائجها على المستويين الداخلي والدولي.

الكلمات المفتاحية: سوريا، قانون قيصر، الازمة الاقتصادية، العقوبات الدولية، الفقر، الامن الغذائي

The Syrian Crisis and International Economic Sanctions: An Analytical Study for the Period (2020-2024)

Assistant Professor Ban Qudis Yousef

Al-Mustansiriya University / College of Political Science

ban.q.yousif@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract:

Between 2020 and 2024, Syria witnessed a critical phase of its crisis, during which the repercussions of international sanctions worsened, especially after the implementation of the US Caesar Act, which targeted the Syrian regime and its supporters and extended to entities in Russia and Iran. These sanctions led to severe economic isolation, the collapse of the Syrian pound, rising prices, and widespread poverty and unemployment. They also severely impacted vital sectors such as health, energy, and industry, further complicating the humanitarian crisis. Especially in light of the COVID-19 pandemic and the decline in relief aid. Although the sanctions were intended to pressure for a political solution, their direct impact has also affected the Syrian people, opening the door to in-depth

analysis of their effectiveness and outcomes at both the domestic and international levels.

Keywords: Syria, Caesar Act, economic crisis, international sanctions, poverty, food security

المقدمة

يعد الحظر الاقتصادي من أبرز أدوات التأثير في المجتمع الدولي الحديث، إذ تُستخدم بشكل متصاعد للضغط على الحكومات المتهمة بانتهاك القانون الدولي أو التعدي على الكرامة الانسانية أو تهديد السلام والأمن الدوليين، وقد تنوعت أشكالها (شخصية ومشتركة)(مباشرة وغير مباشرة)، وشملت تدابير متنوعة كالحظر التجاري، وتجميد الأصول، وحظر السفر، والحد من المساعدات وغيرها من الاجراءات الاقتصادية ذات الأبعاد السياسية وتُعدّ الحالة السورية من أبرز الأمثلة على التوظيف المكثف للتدابير العقابية ، مما يجعلها جزءًا أساسيًا من الخطط الدولية للتعامل مع الأزمة التي اندلعت عام ٢٠١١.

منذ اندلاع النزاع السوري، خضعت البلاد لسلسلة طويلة من القيود الأمريكية والأوروبية إلا أن تحولًا جوهريًا حدث مع دخول قانون قيصر في حزيران٢٠٢٠ موضع التطبيق، حيث وضعت واشطن نظام عقوبات شاملًا لا يستهدف الحكومة السورية فقط، بل كل المتعاونين معه اقتصاديًا أو عسكريًا بما في ذلك دول الطرف الثالث ، أعقب هذا التصعيد الأمريكي تشديد أوروبي للعقوبات بدرجات متفاوتة من الشمولية والشدة وقد جعلها ذلك تحت حصار اقتصادي وسياسي معقد، تزامن مع انهيار داخلي حاد في البنية الاقتصادية والاجتماعية.

ورغم الترويج للعقوبات كأداة ضغط لدفع النظام السوري نحو حل سياسي، إلا أن آثارها لم تقتصر على النخبة السياسية أو الاقتصادية، بل امتدت إلى جميع السوريين وخاصة الفئات الأكثر ضعفًا فقد انخفض القيمة الاجمالية للإنتاج المحلي وانهارت قيمة الليرة السورية وارتفعت معدلات التضخم والفقر وتراجعت القدرة على توفير السلع الضرورية كما تأثرت قطاعات حيوية الصحة والتعليم والزراعة والنفط، وهذا يطرح تساؤلات جوهرية حول فعالية العقوبات كوسيلة ضغط سياسي، نظرًا لتكاليفها الإنسانية والاقتصادية الباهظة.

أهمية البحث

تبرز أهمية هذا البحث على عدة مستويات علمية وعملية، نظرًا لطبيعة موضوعه، الذي يتناول إحدى أعقد الأزمات في المنطقة الشرق أوسطية – الأزمة السورية – وما رافقها من تدخلات دولية وإجراءات عقابية اقتصادية غير مسبوقة من حيث النطاق والتأثير، ويبرز أهميته من خلال:

١. يُسهم البحث في تطوير الفهم النظري للعقوبات الاقتصادية الدولية من خلال تحليلها ضمن سياقات متعددة: سياسية، وقانونية، واقتصادية.
٢. يُستند هذا البحث على ثغرة بحثية في الدراسات العربية، من خلال التركيز على الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤، التي شهدت تصعيدًا نوعيًا في نظام العقوبات، لا سيما بعد تطبيق قانون قيصر الأمريكي.
٣. يُسلط البحث الضوء على الآثار الاقتصادية والاجتماعية الملموسة للعقوبات على المجتمع السوري.
٤. يُساهم في رصد المعطيات الاقتصادية والاجتماعية، مثل الناتج المحلي الإجمالي، والعملة، ومعدلات الفقر، وانعدام الأمن الغذائي، وتدهور الخدمات، مما يُعزز أهمية البيانات في تحليل آثار السياسات الدولية على الدول التي تمر بأزمات.
٥. يُسلط البحث الانتباه على الحاجة إلى مراجعة أخلاقية وإنسانية لسياسات العقوبات، وخاصة في حالات النزاع، حيث يُظهر البحث أن العقوبات غالبًا ما تؤثر على السكان أكثر من الأنظمة المستهدفة.

إشكالية البحث

تتمحور الإشكالية حول السؤال الآتي:

١- إلى أي مدى ساهمت العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة على سوريا خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤ في تحقيق أهدافها السياسية؟

٢- ما هي انعكاساتها الفعلية على القطاع السوري والبنية الاجتماعية والإنسانية للسكان؟ وتنبثق عن هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية:

١. مفهوم العقوبات الاقتصادية الدولية.
٢. السياق التاريخي للازمة السورية.
٣. العقوبات الامريكية (قانون قيصر) والعقوبات الاوربية.
٤. تحليل اقتصادي- اجتماعي للعقوبات ع سوريا.

فرضية البحث

تنطلق هذه الدراسة من فرضية أساسية مفادها " ساهمت العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة على سوريا وخاصة قانون قيصر الأمريكي والعقوبات الأوروبية في تعميق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها البلاد من دون الوصول الى مقاصدها السياسية المعلنة والمتمثلة في دفع النظام السوري إلى تغيير سلوكه أو المشاركة في حل سياسي شامل يقوم على التفاوض".

منهجية البحث

تم تناول مناهج عده : المنهج الوصفي التحليلي استخدم هذا المنهج لوصف طبيعة العقوبات المفروضة على الدولة، وتحليل تأثيرها على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، المنهج الاستقرائي لاستخلاص النتائج من واقع التجربة السورية عبر رصد المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، ومنهج المقارن لمقارنة العقوبات الأمريكية بالعقوبات الأوروبية مما يمكن في فهم تباين الأثر بين النظامين وتقدير الفعالية النسبية لكل منهما.

ومن اجل الإجابة ع هذه الإشكالية تم تقسيم الدراسة الى ٣ مباحث:

١. **الإطار النظري و المفاهيمي.**
٢. **العقوبات الاقتصادية على سوريا في ظل المتغيرات الدولية (٢٠٢٠-٢٠٢٤).**
٣. **التحليل الاقتصادي والاجتماعي للعقوبات على سوريا (٢٠٢٠-٢٠٢٤).**

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي:

سوف نتناول في هذا المبحث مطلبين **الأول** حول مفاهيم العقوبات الاقتصادية الدولية **والثاني** عن السياق العام للازمة السورية.

المطلب الأول: ماهو مفهوم العقوبات الاقتصادية الدولية

قد حضت العقوبات الدولية دوراً مهماً في السياسة الخارجية للدولة حيث يتم توظيفها من أجل تحقيق اهداف معينه للشعوب وبعض الباحثين يراها وسيلة ضغط اقتصادي تهدف الى دعم السياسات الدبلوماسية، بينما يصفها آخرون بانها إجراء سياسي ينطوي على اكراه او إضرار متعمد تتخذها الدول ضمن سياستها الخارجية في حين ذهب اتجاه آخر الى اعتبارها وسيلة وطريقة للأضرار بمصالح الدولة الصناعية والتجارية (رشدي ٢٠١٦-٢٠١٧، ١١)،وبالرجوع الى دستور المنظمة العالمية نجد أنه لا يوجد تعبير محدد وبصورة صريحة وانما عبره عنه بمصطلحات عده مثل الإجراءات واعمال المنع والقمع وان غياب تعريف محدد فسح مجال لفقهاء القانون الدولي من أجل الاجتهاد في أيجاد تعريف يضبط معناها(شعبان ٢٠٠٠، ١٦٣) وقد ذهب الفقيه والكاتب السياسي في بريطانيا كالفوريسكي قد تم تطبيقها لقرار سياسي اقتصادي في أطر قانونية ما يخلق تشابك في الابعاد الثلاثة وهذا قد يؤدي الى اعتبارها تقيد اقتصادي وفي أحيان أخرى مجرد ضغوط او اكراهات قد تصل الى حد الحصار الاقتصادي والذي لا يقل تأثيره في الدبلوماسية العالمية عن العدوان المسلح (أبوبكر ٢٠٠٨، ٩) ،امالباحثة كيمبرلي آن إليوت (Kimberly Ann Elliott) فقد عرفتها في دراستها(العقوبات: أسلحة السلام) على أنها رد فعل سياسي تجاه سلوك داخلي أو الخارجي مرفوض من قبل

دولة ما للدولة ،ويتجسد هذا الرفض بفرض عقوبات اقتصادية محددة وتؤكد إليوت ان هذه العقوبات لا يمكن تحديدها مسبقا بل يتم اقرارها على المستوى الرسمي للعلاقات في الدولة محل الاستهداف(رضا ٢٠١٠-٢٠١١، ١٤) ، أما مارجريت دوكس (Margaret Doxey)عرفها " كونها إجراءات تعتمد على الوسائل الاقتصادية تتبناها الحكومات بشكل منفرد او جماعي أو منظمة عالمية أو دولية أو إقليمية ضد شعب ذات سيادة نتيجة تجاوزها حدود التزاماتها المقررة دولياً، سواء من خلال عدوان مسلح أخرق للقانون أو تهديد الامن والسلم الدوليين(جديد ٢٠٠٩، ٧) ،وعرفها (هيثم المناع) بأنها " قطع او تهديد بفك الارتباط الدبلوماسي بين الدول بهدف التوصل الى تغير في تركيب أو مواقف أو سياسات الدولة أو المجموعة المستهدفة " (الخزار ٢٠١٣، ٢٥٦) ، ومنهم من يرى أن العقوبات الاقتصادية هي " ممارسة الضغوط الاقتصادية لتشمل مجموعة التدابير وتعتبر أشمل واوسع من الحظر المقاطعة"(بربك ٢٠١٧، ٢٩٧) ، والعقوبات حسب مجلة الإيكونوميست تتضمن فرض تقييد او مجموعة من القيود الدولية مع البلد المستهدف بهدف إقناعها بتغير سياستها في مجال معين (محمد ٢٠١٣، ٢٩) ، أما نايلور (Naylor) الذي يرها "هي مجموعة من الإجراءات العقابية ذات طابع اقتصادي تتخذها دوله او منظمة دولية ضد طرف اخر بهدف الضغط عليه سياسيا تتجسد هذه الإجراءات في شكل حصار اقتصادي وتستخدم كأداة لتحقيق اهداف سياسية للطرف الذي يرفضها، وفي الغالب تهدف الى دفع الدولة المستهدفة نحو تغير توجهاتها السياسية بما يتماشى مع مصالح الطرف الفارض لها "(رحايبي ، بوروبي 2018، ٣٣١) ، نتيجة لغياب تعريف موحد في المواثيق الرسمية، تعددت المقاربات الفقهية والأكاديمية في تفسيرها متأثرة بخلفيات وتوجهات الباحثين ، وقد سعى عدد من المتخصصين في القانون الدولي والعلاقات الدولية إلى تطوير أطر تحليلية تجمع بين المقاربات الكلاسيكية والحديثة، في محاولة لتقديم فهم أكثر شمولاً وواقعية لطبيعة العقوبات وأهدافها وتداعياتها، في ظل تنامي دورها كأداة مؤثرة في السياسة الدولية المعاصرة.

المطلب الثاني: ماالسياقات التاريخية للازمة

تُعد من أخطر التحديات في تاريخ البلاد الحديث، إذ اندلعت في مارس ٢٠١١ كحراك سياسي متأثر بثورات "الربيع العربي"، خاصة التونسية والمصرية، قبل أن تتطور سريعًا إلى حرب مسلحة نتيجة تداخل عوامل محلية ودولية، أبرزها دور كل من واشنطن وموسكو في تأجيج الصراع(العامري ٢٠١٢، ٣٣)، وجاء رد السلطة التنفيذية على الاحتجاجات بعنف مفرط، مما أدى إلى سقوط قتلى وجرحى وساهم في تصاعد المظاهرات وتحولها إلى صدامات عنيفة وبعد مرور ثلاثة أشهر، دخلت مدينة حلب في أزمة عميقة زادت من تعقيد المشهد العام، وأدت إلى حالة من الفوضى في ظل تصاعد التجاذبات الإقليمية والانقسامات الطائفية، وكل ذلك حدث بفعل مجموعة من العوامل التي أدت إلى تفاقم الوضع بصورة واضحة ومؤثرة،

١- شمولية النظام السياسي: حيث أن طبيعة النظام كان قائم على أساس تركز القيادة بشكل كامل في بيد رئيس الجمهورية وقد تعزز هذا الوضع بعد تحديث النصوص الدستورية، التي منحت الرئيس صلاحيات واسعة ساعدته من الانفراد بها طيلة ثلاثون سنة، وحكم سوريا حكما مطلقا معتمدا على المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية والتي لعبت دورا مركزيا في تضييق الفضاء السياسي، وبروز مهام أجهزة الأمن التي تصوخ المشهد السياسية أضافة الى توسع الفساد وضعف وجود دولة القانون فعالة تحمي الحقوق والحريات (الكتيبي وآخرون ٢٠١٢، ٣٢٢-٣٢٣) .

٢- **اختلال توزيع الصلاحيات وهيمنة السلطة التنفيذية وشخصنتها:** من العوامل التي ساهمت في ظهور وتفاقم الأوضاع هو غياب مبدأ الفصل بين السلطات، فقد هيمنت السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية وقللت من استقلال السلطة القضائية، كما تعد السلطة واستبداد القرار من السمات الاساسية للنظام وهذا الوضع ألغى أي إمكانية حقيقية للتوازن المؤسسي او التداول السلمي للسلطة(أبو شاويش ٢٠١٣ ، ٢٤).

٣- **توريث الحكم:** تعد أحدى ابرز المظاهر للازمة وهو ما رفضته قطاعات واسعة من الشعب، فقد طالب السوريون إلغاء نظام والدعوة الى تغير جذري للنهج السياسي، خاصة بعد أن هيأ الرئيس السابق(حافظ الأسد) سيناريو جيد لتوريث السلطة لابنه باسل ثم بشار بعد مقتل أخيه ، في سابقة غير مألوفة في العالم العربي لتحويل الجمهوريات من نظريا التداولية إلى أنظمة وراثية، ونفذ ذلك المخطط بحكم سيطرة الدولة الأمنية التي يتحكم بها المقربون من الرئيس، وقد قبل السوريون بقوة السلاح ، أملاً في أن يكون الابن مختلفا عن والده، لكن تولى بشار السلطة لم يفض أي تحول عميق في مجمل الأوضاع التي رتبها الرئيس الراحل حافظ الأسد(علي٢٠١٣، ١٠٥) .

٤-**الاختناق المؤسساتي:** أن ما عانى النظام من اختناق مؤسساتي انعكس في استنزاف الحياة السياسية والحزبية وتهميش مختلف القوى الوطنية ،أدى هذا الى إقصاء هذه القوى من المشاركة الفاعلة في عملية صنع القرار مما نتج عنه حرمانها من المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية (نصر ٢٠١٣، ٧)، ساهم غياب الديمقراطية وتقيد الحقوق المدنية والتغلغل الأمني في تفاصيل الحياة اليومية وغياب قانون ناظم للأحزاب وقانون عصري الانتخابات التشريعية، وكذلك الاعتماد على مبدأ الاستفتاء في الحياة الانتخابية بدل الانتخابات الحرة الى تعطيل إي إمكانية لبناء حياة تعددية ديمقراطية حقيقية (عبد القادر ٢٠١٣، ٦٣).

٥- **قوانين أنظمة الطوارئ:** استمرت حالة الطواري منذ١٩٦٣، مما أدى الى إيقاف تطبيق الدستور و السيطرة الكاملة على الجهات الرسمية والمجتمع سعى النظام الى احكام قبضته من خلال تطويع هذه المنشأة لخدمة بقائه، ولذلك عمل إلى إسناد المناصب الحساسة إلى الأعضاء الموثوقين في حزب البعث دون

اعتبار للكفاءة، وتحولت أجهزة الأمن الى سلطة مهيمنه فوق مؤسسات الدولة، الأمر الذي أدى إلى اضعاف الإدارة وتحفيز الفساد وتجاوز القوانين والأنظمة وكرست المادة (٨) من دستور ١٩٧٣ قيادة الحزب القائد للدولة والمجتمع الذي يقوده جبهة تقدمية يوجهها حزب البعث وتدور في فلكه(علي وآخرون،٤٤-٤٥).

٦-**تراجع اقتصادي:** شهد الاقتصاد السوري تدهورا حادا نتيجة تبني نظام السوق المفتوحة دون الاهتمام بتوفير أنظمة الحماية الاجتماعية، الأمر الذي أدى إلى تراجع في دور القطاع العام، وانتشار الفقر والعمالة الناقصة وضعف الإنتاجية وارتفاع معدلات التضخم وعدم وجود عدالة في توزيع الثروة خاصة في المناطق الريفية، وفق تقديرات عام ٢٠١٠ فإن حوالى ٧ ملايين نسمة من السكان أصبحوا تحت خط الفقر، مع انخفاض القدرة الشرائية بحوالي(٢٨%)،وتراجع نسبة استهلاك القوى العاملة إلى(٢٤%)من الدخل الوطني، ما عمق الفجوة بين قلة تسيطر على الثروات وأكثرية مهمشة (جمال ٢٠١٣، ١٠٧)

٧-**استشراء فساد:** أدى تراكم أخطاء النظام وفقدان الإصلاحات إلى تهميش الفئة المعتدلة التي مثلت ركيزة أساسية للتوازن المجتمعي والمشاركة السياسية، ومع تصاعد الفساد وغياب العدالة، استغل السوريون التحولات الإقليمية للمطالبة بالتغيير والعمل السياسي وضمان الانصاف والعدالة الاجتماعية بين مختلف مكونات المجتمع (بشير ٢٠١١، ١٥٥) .

المبحث الثاني: العقوبات الاقتصادية على سوريا في ظل المتغيرات الدولية(٢٠٢٠-٢٠٢٤)

المطلب الأول: ماهي العقوبات الامريكية (قانون قيصر):

يعد (قانون قيصر*) الذي اعلنت الولايات المتحدة عن بدء تنفيذه في حزيران/ ٢٠٢٠ موجة من التقديرات حول دخول الحرب السورية مرحلة جديدة تتسم بالعقوبات وسياسات الخنق الاقتصادي، وامتددت آثارها لتشمل شركاء سوريا في الحرب ولاسيما روسيا وإيران، بالإضافة إلى تأثيرات محتملة في دول الجوار لبنان والعراق، نظرا لاعتبارهما من المتعاونين محتملين مع دمشق(محفوض٢٠٢٠، ٣) ، فقد ركز المشرع الأمريكي في هذا القانون بشكل خاص على الهيئة المصرفية المركزية حيث تم تنظيم جميع المسائل المتعلقة بإصدار التقارير بخصوص تحديد الاطر الزمنية والية صياغة هذه التقرير أومن حيث شكلها، وتحديد لجان الكونغرس التي تتولى الإشراف وهي: لجنة الشؤون الخارجية، لجنة الرقابة المالية، لجنة المخصصات مجلس النواب، ولجنة العلاقات الخارجية، ولجنة الخدمات المصرفية والإسكان والشؤون الحضرية ، ولجنة الاعتمادات التابعة لمجلس الشيوخ(دراجي٢٢٥،٢٠٢٤-٣٢٦) ، وعمله على توسيع نطاق ما يعرف بالعقوبات الثانوية والتي تمنع تعامل بلداً ثالثة بعد أن كانت في السابق تقتصر على نطاق محدود، وعلى الرغم من كونه لا يفرض حظرا شاملا على جميع أنواع المعاملات، إلا أنه يلزم الحكومة التنفيذية الامريكية فرض جزاءات على طيف

واسع من الأعضاء والشركات والجهات المتورطة في دعم النظام اقتصاديا او ماليا او الخاضعين للعقوبات في سوريا ، وبشكل خاص اوجب القانون على الادارة فرض عقوبات على افراد والمشاريع والكيانات غير الأميركيين الذين يقومون بما يلي:(السواح٢٠٢٠-٢٠٢١، ٦٩).

١. تقديم دعم مالي أو مادي أو تكنولوجي كبير للنظام السوري أو كياناته الرسمية.
٢. تنفيذ مشاريع بناء أو هندسة لصالح النظام، بشكل مباشر أو غير مباشر.
٣. عمل المتعاقدين العسكريين أو المرتزقة لصالح النظام أو روسيا أو إيران داخل سوري
٤. دعم عمليات إنتاج الطاقة الاحفورية في سوريا من خلال توفير سلع أو خدمات أو معلومات.
٥. تزويد سوريا بوسائط جوية او قطع غيارها تُستخدم لأغراض دفاعية.

وتشمل جملة العقوبات هذه والتي تسلط على كل من يثبت ادانته في أحد هذه الأنشطة الموصوفة حجب الملكية حيث يمارس الرئيس جميع الصلاحيات الممنوحة بموجب قانون الطوارئ الاقتصادية الدولية لحجب الملكية في الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى منعه من الدخول للأراضي الأمريكية، لكونه غير مقبول للحصول على التأشيرة أو غير مؤهل للحصول عليها، مع الغاء جميع التأشيرات السارية وتحديد بعض الاستثناءات المرتبطة باتفاقية مقر الأمم المتحدة Caesar Syria Civilian Protection Act) (2019,p6، في حين تم استثناء الشخصيات أو المؤسسات التي تعمل في مجال الإغاثة من أي متابعات أو ملاحقات أو عقوبات في حال نشاطهم في سوريا ، ومن أجل استمرارية تدفق الدعم الإنساني والطبي والتقليل من العواقب الاقتصادية غير المقصودة(STAC2020,p16) ،إلى جانب العقوبات الثانوية التي نص عليها "قانون قيصر"، كانت الولايات المتحدة قد فرضت في سياقات سابقة، عقوبات مشابهة استهدفت شركات وأفرادًا في دول ثالثة بسبب تقديمهم دعماً ماديًا للحكومة أو للرئيس بشار الأسد على سبيل المثال، في تشرين الثاني ٢٠١٨ فرضت واشنطن تقيد على عدد من الشركات والأفراد الروس بسبب تزويد الحكومة السورية بالنفط، ودعمهم لبرنامج أسلحة الدمار الشامل، أو الضلوع في أعمال إرهابية (بيانات صحفية وزارة الخزانة الامريكية ٢٠١٨) ، ومن البنود المهمة التي نص عليها ، ما يُلزم وزارة الخزانة الأميركية بتقييم وضع

قانون قيصر: هو إجراء عقابي تم اعتماده من قبل حكومة الولايات المتحدة الامريكية لمعاقبة نظام الأسد وإي شخص يتعامل معه، أنظر الى: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9

البنك المركزي السوري يُعد "منطقة أساسية مشبوهة لغسل الأموال"، ووفقًا للمادة ٣١١ من "قانون باتريوت*" الأميركي وفي حالة تبين إلى أن المصرف يستوفي هذا التوصيف، فإنها تضع لوائح تحد من وصوله إلى النظام المالي الأميركي ومع ذلك، من المرجح أن يكون أثر هذه الإجراءات محدودًا مقارنة بالعقوبات الأخرى

المفروضة مسبقًا، أما فيما يتعلق ببند رفع العقوبات يحتوي القانون على بنود تتيح الفرع التنفيذي الأميركي بتطبيق إعفاءات جزئية أو شاملة، وذلك في حال التزمت الحكومة السورية بمجموعة من المعايير والشروط المحددة، ومن الجدير بالذكر أن مدة سريان القانون محددة بخمس سنوات من تاريخ إقراره، أي أنه يُفترض أن ينتهي العمل به في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٤، ما لم يتم تجديده أو تعديله (مصدر سابق ، ١١) .

المطلب الثاني: العقوبات الاوربية

أقر التكتل الاوربي عقوبات ضد سوريا منذ عام ٢٠١١ وهي بشكل عام، أضيق نطاقًا وأكثر استهدافًا من العقوبات الأمريكية فمثلا قامت الولايات المتحدة بحضر جميع صادراتها إلى سوريا باستثناء الغذاء والدواء، بينما تقتصر عقوبات الاتحاد الأوربي على فئات محدده من السلع والخدمات، وفي الجانب المالي، تمنع العقوبات الاوربية البنوك في التكتل الأوربي من تنفيذ أنواع محددة من التعاملات مع بعض البنوك السورية، بينما تطبق الولايات المتحدة حظرًا شاملاً على جميع المعاملات المالية ، وتتمثل أهداف سياسة العقوبات التي فرضتها دول الاتحاد والتي تنعكس في صياغة لواحاتها القانونية وبياناتها الصحفية، في مكافحة استخدام للأسلحة الكيميائية والضغط على النظام السوري بسبب انتهاكات حقوق الإنسان وإدانة ممارسات القمع السياسي(البرنامج السوري للتطوير القانوني ٢٠٢، ٨-٩) ، حيث تم إطالة أمد العقوبات في ٢٧/مايو /٢٠٢٤ لمدة عام اخر حتى ١/يونيو/٢٠٢٥، مستهدفا ٣١٦ فردا و٨٦ كيانا مع تجميد الأصول وحظر السفر ، يمكن تقسيم عقوبات الاتحاد الأوروبي الرئيسية على سوريا إلى سبع فئات:

١- حظر المساعدات الحكومية الرسمية لبعض الأشكال من الدعم المباشر.
٢- حظر شامل للأسلحة وتوريدها من وإلى سوريا.
٣- قيود على تصدير سلع محددة حتى لو كانت السلع قادمة من دولة ثالثة مثل: معدات القمع والمراقبة و وقود الطائرات ومعدات لصناعات النفط والغاز.
٤- إيقاف توريد النقد الورقي والعملات إلى البنوك.
٥- حظر تصدير الذهب والمعادن الثمينة والماس للحكومة السورية أو وكلائها.
٦- حظر تصدير السلع الفاخرة إلى سوريا.
٧- منع استيراد بعض السلع السورية من قبل شركات وأفراد في الاتحاد(باركواي ٢٠٢٠، ١١).

لا تشمل هذه عقوبات حظرا على تصدير المواد الغذائية أو الأدوية أو المعدات الطبية ولا يستهدف نظام الرعاية الصحية السوري كما يتضمن استثناءً إنسانيًا واسع النطاق لتقديم الدعم الطارئ إلى أي جزء من البلاد، وقد أدخل الكيان الأوروبي المزيد من الإعفاءات والاستثناءات مثل الإعفاءات لتسهيل التسليم السريع

للمساعدات الإنسانية بعد زلزال(٦ فبراير ٢٠٢٣) أو لدعم عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أضافة الى ذلك، يتضمن نظام الاتحاد الأوروبي(مثل نظام الولايات المتحدة) بعض الإعفاءات للتعامل مع المعارضة السورية (الائتلاف الوطني السوري*) (curling 2025,p-5)، وفي (٧ ديسمبر ٢٠٢٠) أنشأ المجلس نظام عقوبات الاتحاد الأوروبي العالمي لحقوق الإنسان قرار المجلس 2020/1999 (CFSP) ولائحة المجلس(2020/1998 (EU) ، والذي مكّن من استهداف الأفراد والكيانات والهيئات المسؤولة عن انتهاكات وتجاوزات جسيمة لحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم أو المتورطة فيها من خلال حظر السفر وتجميد الأصول وبموجب هذا النظام أُدرج كيان سوري واحد (الحرس الجمهوري السوري*) وفردان (وزير الدفاع السابق مصطفى طلاس ورئيس أركان الجيش السوري عبد الكريم محمود إبراهيم). وينطبق النظام نفسه حتى ٨ ديسمبر ٢٠٢٦، وتسري القوائم حتى ٨ ديسمبر ٢٠٢٥، لذا فان خلاصة القول ان التدابير العقابية هي أداة سياسية وليست اقتصادية بحتة، وتهدف لدفع النظام نحو حل سياسي وليس لإسقاطه بالقوة وفعاليتها محدودة بسبب الدعم الخارجي الذي يتلقاه النظام (خصوصًا من روسيا وإيران).

المبحث الثالث: التحليل الاقتصادي والاجتماعي للعقوبات على سوريا ٢٠٢٠-٢٠٢٤

أثّرت التدابير العقابية المفروضة دوليا على سوريا بشكل مباشر على الاقتصاد ومعيشة المواطنين، مما خلّف آثارًا اجتماعية واسعة حيث يتناول هذا الجزء أبرز الانعكاسات الاقتصادية والاثار الاجتماعية لهذه العقوبات.

المطلب الأول: الاثار الاقتصادية للعقوبات

لقد كانت للعقوبات المفروضة تأثيرات عميقة في مختلف جوانب الاقتصاد، لذلك يمكن يبان أبرز هذه الاثار:

١- انكماش الناتج المحلي الإجمالي:

لقد كان لتراجع النشاطات الاقتصادية انعكاسا كبيرا على معدل نمو، وسجل معدلات سالبة خلال الفترة من(٢٠١٣الى٢٠١٧) نتيجة تأثيرات طويلة الأمد للازمة التي حدثت في الاقتصاد منذ (عام ٢٠١١ الى

قانون باتريوت: صدر قانون باتريوت أو قانون باتريوت الأمريكي بعد وقت قصير من الهجمات الإرهابية التي شهدتها الولايات المتحدة في ١١/أيلول / ٢٠٠١ ومنح أجهزة انقاذ القانون صلاحيات أوسع للتحقيق مع الإرهابيين وتوجيه الاتهامات لهم وتقديمهم للعدالة ، أنظر الى :https://www.investopedia.com/terms/p/patriotact.asp

نهاية عام٢٠١٣)، وبعد تلك الفترة أخذت المعدلات تتجه نحو اتجاه موجبة، باستثناء عام ٢٠٢٠ ، ولكن لايزال معدلات النمو ضعيفا بالمقارنة مع ما يمتلكه الاقتصاد السوري، وفي عام ٢٠٢٤ انكمش مجمل الإنتاج المحلي إلى أقل من نصف قيمته بمقارنه في عام ٢٠١٠ وانخفضت مستوى الصادرات واحتياطيات

النقد الأجنبي إلى جزء بسيط قبل الصراع، مما حد بشدة من قدرة البلاد على استيراد السلع والمواد والمعدات الأساسية (UNDP2025) ، أنظر الشكل(١)

شكل (١) يوضح معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: صدمات اقتصادية.. الى متى يتحمل الاقتصاد السوري عدم الاستقرار الداخلي، على الرابط: https://alqaheranews.net/

وقد تفاقم تأثير هذه الصدمات الاقتصادية بسبب العزلة الدولية، بما في ذلك العقوبات، مما وضع ضغوطًا إضافية على اقتصاد هش بالفعل وإعطاء الأولوية للنفقات العسكرية وارتفع الدين العام، مما أدى إلى تخفيضات كبيرة في الاستثمار وتمويل القطاع الاجتماعي والإنفاق الحكومي على شبكات الأمان لتمويل العجز المالي، واعتمادها بشكل كبير على التوسع النقدي، مما أدى إلى انخفاض سريع في قوة العملة ودفع التضخم إلى مستويات قياسية وتقهقر القدرة الصناعية بشكل حاد، حيث شهدت حلب دمارًا واسع النطاق، وإغلاقًا للأعمال ونقلًا للمؤسسات لاسيما إلى تركيا ومصر، شهد سوق العمل اضطرابات شديدة حيث فُقد ما يُقدر بـ ٥٠٠,٠٠٠-٦٠٠,٠٠٠ وظيفة سنويًا في ذروة الصراع(٢٠١١-٢٠١٦) ،وفقدان أكثر من ثلاثة ملايين وظيفة على مدى خمس سنوات ومع انخفاض الدعم الحكومي للأغذية والسلع الأساسية وارتفاع

الائتلاف الوطني السوري: هو ائتلافٌ لمجموعات المعارضة السوريّة .تأسّسَ بعد عدّة أشهرٍ من بدايةِ الثورة التي قامت ضد النظام السوري بقيادة الرئيس بشّار الأسد عام ٢٠١١ ، أنظر الى:https://ar.wikipedia.org/wiki/

الحرس الجمهوري السوري: من أقوى فرق الجيش السوري وأكثرها تسليحا وتطويرا مهمتها حماية العاصمة دمشق من أي تهديدات أو عدوان خارجي وهي الوحدة العسكرية الوحيدة التي يسمح لها بدخول العاصمة والحرس الجمهوري يختلف عن **الفرقة الرابعة** التي هي إحدى فرق الجيش السوري وليس له أي ارتباط بها. أنظر الى: https://ar.wikipedia.org/wiki/

معدلات البطالة، واجه عدد متزايد من السوريين الضعفاء صعوبات بالغة ولم تتمكن من مواكبة ارتفاع الأسعار، مما جعل الكثيرين غير قادرين على تحمل تكاليف الضرورية الأساسية (محمد ٢٠٢٥).

٢- تدهور العملة وارتفاع التضخم

منذ نشوب الثورة منتصف آذار/مارس ٢٠١١، بدأ سعر الليرة السورية في السوق رحلة تراجع مستمرة، أذ كان سعر صرف مقداره (٤٧) ليرة لكل دولار آنذاك، ولكن مع نهاية كل عام أخذت الليرة تستنزف من قيمتها لتسجل أعلى انخفاضاتها في عام ٢٠١٦، وعندما وصل سعر الصرف (٦٤٥) ليرة للدولار وفي عام ٢٠١٧ تراوح السعر بين (٤١٠) و (٥٥٠) ليرة(ويكيبيديا)(قومان ٢٠١٨،٦) ، وفي عام ٢٠١٨ تراوح سعر الصرف بين(٤٣٠) و(٥٠٠) ليرة للدولار مع الاستقرار النسبي نتيجة العمل المسلح الروسي واستعادة النظام لبعض المناطق الاستراتيجية ،اما في عام(٢٠١٩) فقد كان لانهيار القطاع المصرفي اللبناني تأثيرا على الليرة نتيجة اعتماد التجار السوريين عليها حيث بلغ السعر نحو(٩٠٠-١٠٠٠) ليرة للدولار، ومع دخول قانون القيصر تجاوز سعر الصرف(٣٠٠٠) ليرة لأول مرة في التاريخ(تقرير ٢٠٢٤) ،وفي عام ٢٠٢١ فقد تراجع سعر الليرة في السوق بلغت (٣٥٠٠-٤٠٠٠) اي بنسبة ٢٦% على أساس سنوي بعد انخفاضها ٢٢٤% في ٢٠٢٠ ونظرا للاعتماد الشديد على الواردات، فإن انخفاض قيمة العملة سرعان ما يغذي ارتفاع الأسعار المحلية، مما تسبب في تضخم مفرط ووصل معدل التضخم السنوي إلى ١١٤% في عام ٢٠٢٠، وهو أكبر ارتفاع منذ عقود واستجابة للارتفاع الكبير في معدلات التضخم قامت الحكومة بزيادة أجور العاملين بالقطاع العام مرتين في عام ٢٠٢١، لكن ذلك لم يكف للتعويض عن تأكل الدخول الحقيقية، وفي عام ٢٠٢٣ وصلت الليرة الى ادنى مستوياتها بسبب الأوضاع الداخلية وتراجع الدعم الخارجي وتتراوح سعر الصرف(٦٠٠٠-٧٠٠٠) مقابل الدولار ثم انهار الى(١٣٠٠٠)،وفي ٢٠٢٤ ارتفع الى (٢٥٠٠٠) ليرة ، لذا أدى انهيار العملة الى ارتفاع هائل بالأسعار والذي بدورة الى زيادة كلفة المعيشة وأضعف الدخول الحقيقية(مصدر سابق) ، أنظر شكل (٢) .

الشكل (٢) يوضح سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي ومعدل التضخم السنوي

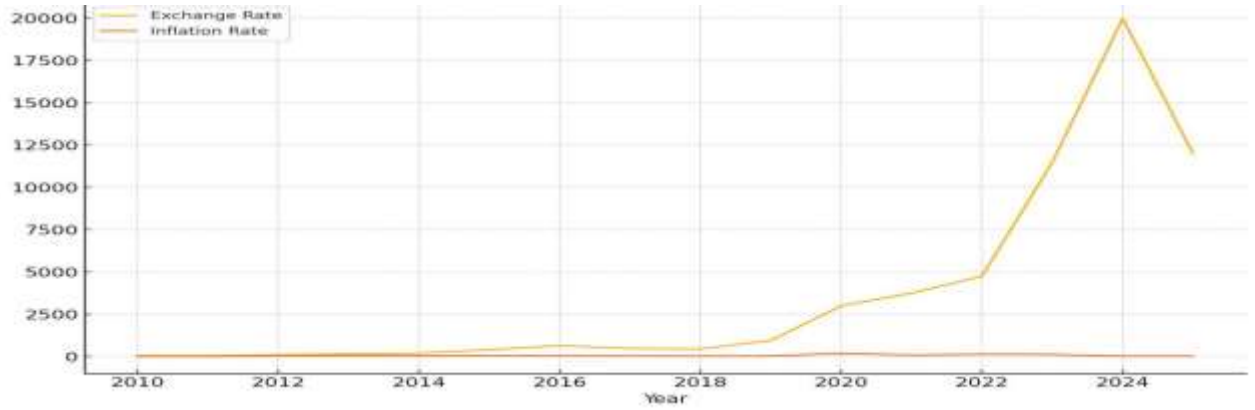

المصدر: ويكيبيديا على الرابط:https://en.m.wikipedia.org/wiki/Syrian_pound?utm
قاعدة بيانات indexmundi على الرابط:https://www.indexmundi.com

٣- تأثيرات على القطاعات الحيوية (النفط والزراعة والسياحة)

تعرضت البنى التحتية الحيوية لا ضرار جسيمة مما تسبب في تدهور اقتصادي واسع النطاق **في قطاع النفط** حيث تراجع الإنتاج من ٣٠٠ ألف برميل يوميًا عام ٢٠١٠ و ٣٥٣ الف عام ٢٠١١ إلى أقل من ٤٠ ألف عام ٢٠٢٣،ووصل الى٢٤- ٢٥ الف برميل في ذروة الحرب ليعود الى مستويات ستينات القرن الماضي(أبو وردة ٢٠٢٤) ، مما نتج عنه اعتماد على واردات النفط إيرانية ، حيث أرسلت نحو ١٩ مليون برميل عام ٢٠٢٤ ، وفي أواخر العام توقفت مصفاة بانياس الأكبر في البلاد عن العمل بعد انقطاع الامدادات الإيرانية وأدى حظر تصدير المعدات والتكنولوجيا اللازمة إلى تقادم المعدات وتآكل البنية التحتية للحقول والمصافي النفطية(العقوبات الامريكية الاوربية ع سوريا، مصدر سابق،١٧) ، **أما في الزراعة**، تأثر القطاع بشدة، حيث أدى حظر تصدير المعدات والقيود على المواد ذات الاستخدام المزدوج إلى نقص في المدخلات الأساسية مثل الأسمدة والمبيدات، وارتفاع أسعارها، مما قلّل من الإنتاجية، وانخفض الإنتاج الزراعي بأكثر من ٥٠%، وهجرت الكوادر المختصة ما زاد الضغط على الأمن الغذائي في البلاد. (marenge2023/2024,p22-2)،**وفي قطاع السياحي** إذ تعرض لضربة قاصمة نتيجة تدابير المفروضة التي شُددت منذ عام ٢٠١١،حيث استقبلت سوريا أكثر من ٨,٥ مليون سائح سنويًا وبحلول عام ٢٠١٥ انخفض إلى أقل من ٢٠٠ ألف وغالبية الزوار كانوا من دول حليفة أو زوار ديني ومن ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٤ استمرت الأرقام في الانخفاض بسبب القيود على السفر، انعدام الأمن، وسمعة سوريا كمنطقة خطرة وبلغ خسائر بأكثر من ٢,٣ مليار دولار سنويًا منذ ٢٠١١ مقارنه بفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤ والتي شهدت انعدام الإيرادات السياحية الأجنبية، واقتصر النشاط الداخلي على بعض المناطق الساحلية وغياب الحملات الترويجية نتيجة القيود على التعاملات البنكية والمالية

وفشلت سوريا في إطلاق حملات تسويق سياحي دولية، كما لم تحظى بالمشاركة في معارض أو فعاليات سياحية عالمية(daher2024,p8-9) .

المطلب الثاني: الانعكاسات الاجتماعية والإنسانية

شهد المجتمع السوري تدهورًا واسعًا في المؤشرات الاجتماعية والإنسانية، حيث عمّقت العقوبات الدولية من معاناة السكان، خصوصًا مع تراجع قدرة الدولة على تأمين الحد الأدنى من الخدمات الأساسية، وغياب أدوات الحماية الاجتماعية.

١- التعليم والرعاية الصحية

تسبّب الصراع المستمر في تدهور حاد في المجال التعليمي والصحي، مع آثار متراكبة ناجمة عن النزاع المسلح والعقوبات الاقتصادية، وأدت هذه العوامل إلى تغييرات عميقة في البنية التحتية، وسلوكيات السكان وقدرة الدولة على تقديم الخدمات الأساسية وشهد قطاع التعليم السوري اضطرابات واسعة النطاق منذ عام ٢٠١١، وازداد الوضع سوءًا في الفترة بين ٢٠٢٠ و٢٠٢٤. يمكن تلخيص أبرز التحديات فيما يلي:

• انخفاض معدلات الالتحاق بالمدارس: انخفضت النسبة بحلول عام ٢٠٢٣ وكان هناك ما يقرب من ٢,٥ مليون طفل خارج نظام التعليمي نتيجة لتدمير المدارس والنزوح(marlowe2024).

• النزوح القسري: أدى النزوح الجماعي داخل البلاد وخارجها إلى حرمان مئات الآلاف من الأطفال من حقهم في التعليم، خصوصًا في المناطق الحدودية والمخيمات (unicef for every child2018).

• أولويات اقتصادية جديدة: دفعت الظروف الاقتصادية المتدهورة بعض الأسر إلى إخراج أطفالها من المدارس للعمل والمساعدة في إعالة الأسرة، مما ساهم في ارتفاع معدلات التسرب.

• مخاوف أمنية: ساد مناخ من الخوف وعدم الاستقرار، خاصة في المناطق الساخنة، حيث امتنع كثير من الأهالي عن إرسال أطفالهم إلى المدارس خشية استهدافها أو وقوع هجمات بالقرب منها.

• تراجع التعليم العالي: تعرّضت الجامعات لأعمال عنف واعتقالات، مما خلق بيئة طاردة للطلبة والأساتذة على حد سواء وأُجبر كثير من الذكور على الانقطاع عن الدراسة خوفًا من التجنيد العسكري، كما أدّى نزوح الكفاءات الأكاديمية إلى تراجع جودة التعليم الجامعي (luig , sanctions,27).

أما القطاع الرعاية الصحية، تأثّر نظام الرعاية الصحية السوري على نحو بالغ نتيجة مزيج من الدمار الناجم عن الحرب، والعقوبات الدولية التي فرضت قيودًا غير مباشرة على القطاع، حيث تضررت أو تدُمّرت مئات المنشآت الطبية خلال التحركات العسكرية (WHO2024)، مما أدى إلى انخفاض الطاقة الاستيعابية للمرافق الصحية في مختلف المحافظات، وهاجرت الكوادر الطبية ذات الكفاءة البلاد، ما خلق فجوة حادة في

الأطباء الاختصاصيين والممرضين والفنيين، وعلى الرغم أن العقوبات لا تستهدف القطاع الطبي بشكل مباشر، فإنها أثرت على استيراد المعدات وقطع الغيار والأدوية، بسبب القيود المصرفية والخوف من التعقيدات القانونية في التجارة الدولية، وانخفضت تغطية السوق المحلية من الأدوية من ٩٣% قبل الحرب إلى أقل من ٧٠% بحلول عام ٢٠٢٤، خاصة أدوية الأمراض المزمنة مثل السكري وارتفاع ضغط الدم وأدى هذا التدهور الصحي الى تفشي أمراض مثل الكوليرا ، نتيجة لاعتماد السكان على مصادر مياه غير آمنة وتظهر هذه البيانات التأثير العميق والمستمر للصراع والعقوبات، مما يبرز الحاجة الملحة إلى دعم دولي لإعادة بناء هذه القطاعات الحيوية وضمان وصول الخدمات الأساسية للسكان (Ibid)، تؤكد هذه التحديات الاجتماعية والإنسانية الحاجة الملحّة إلى دعم إنساني عاجل وإعادة هيكلة شاملة، فغياب يهدد بتفاقم أوجه الهشاشة المجتمعية، ويعيق أي جهود قادمة للتعافي بعد انتهاء الصراع.

٢-أرتفاع معدلات الفقر

شهدت سوريا تصاعدًا حادًا في معدلات الفقر، نتيجة تداخل عدة عوامل أبرزها العقوبات الاقتصادية، وتدهور العملة المحلية، وارتفاع التضخم، وتراجع الخدمات الأساسية. وأفادت إحصائيات رسمية، لم تُنشر من قبل الحكومة السورية، أنظر الشكل (٣)

الشكل (٣) يوضح معدلات الفقر في سوريا ٢٠٢٠-٢٠٢٤

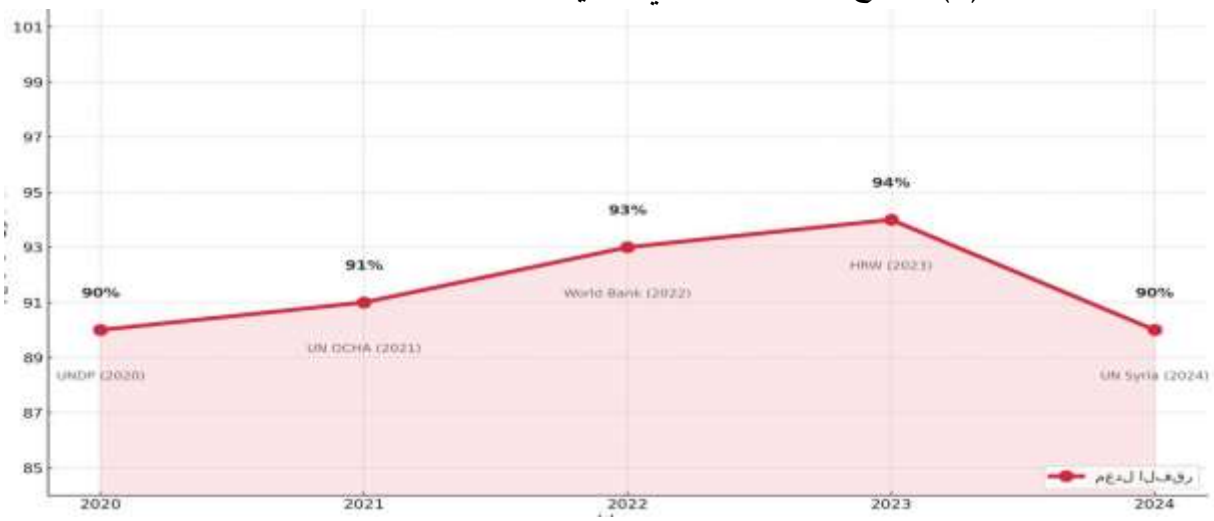

حيث أن معدل الفقر تراوح بين ٩٠% و٩٥% خلال عامي من ٢٠٢٠-٢٠٢١، مما يشير إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية والمعيشية للسكان، أما عام ٢٠٢٢ أظهر تقرير للبنك الدولي أن ٦٩% من السكان يعيشون تحت خط الفقر، مع ارتفاع معدل الفقر المدقع إلى ٢٧%، وهو ارتفاع ملحوظ مقارنة بالفترات السابقة، وفي عام٢٠٢٣ أشار برنامج الأغذية العالمي إلى ارتفاع خط الفقر بنسبة ٧٤% خلال عام واحد، على أثر تفاقم

أسعار سلة الحد الأدنى من الإنفاق، مما يعكس تدهور القوة الشرائية للأسر السورية، وأكد تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠٢٤ أن تسعة أعشار السوريين يعيشون في فقر، مع تضاعف معدل الفقر ثلاث مرات منذ بداية الحرب، مما يعكس التأثير العميق للأزمة المستمرة على معيشة السكان (Report Results country 2024)، تظهر هذه البيانات أن الفقر في سوريا لم يكن مجرد ظاهرة اقتصادية، بل نتيجة لتراكم الأزمات والصراعات والعقوبات التي أثرت بشكل مباشر على حياة المواطنين.

٣-انعدام الامن الغذائي

تصاعدت الأزمة الغذائية بشكل حاد بفعل الحرب والانهيار الاقتصادي، والعقوبات، والتغير المناخي، وتراجع الدعم الإنساني. ووفق تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) لعام ٢٠٢٤، بلغ عدد المتأثرين ١٥,٤ مليون شخص، أي أكثر من نصف السكان، بينهم ٣ ملايين في حالة انعدام أمن غذائي حاد، و٩,١ مليون لا يحصلون على غذاء كافٍ، مع تدهور ملحوظ في تغذية الأطفال والنساء. (الشرق الأوسط ٢٠٢٥)، وهناك عدة أسباب رئيسة أدت الى ظهور هذه الازمة:

١- الانهيار الاقتصادي: حيث تزايدت تكاليف المعيشة ٣ مرات خلال ثلاث سنوات.

٢- تراجع الإنتاج الزراعي: تسبب موجات الجفاف وتغير أنماط هطول الأمطار إلى تراجع كبير في انتاج المحاصيل، خاصة في المناطق المعتمدة على الزراعة المروية (العطار ٢٠٢٤).

٣- تقلص المساعدات الإنسانية: أدى انخفاض التمويل الدولي إلى تقليل سلال المساعدات الغذائية، مما زاد من معاناة الأسر الفقيرة.

٤- النزوح الداخلي: بلغت أكثر من ٧ ملايين نازح داخليًا يعيشون في ظروف صعبة، مع ضعف الوصول إلى الغذاء والمياه والخدمات الأساسية (دنون ٢٠٢٤) ، ويمكن القول أن الوضع قد يزداد سوءًا في حال استمرار النزاع وتراجع الدعم الدولي، مما يستدعي تدخلًا عاجلًا من المجتمع الدولي لدعم جهود الإغاثة وتحسين الأمن الغذائي في سوريا.

٤-تدهور البنية التحتية

أن تدهورت البنية التحتية في سوريا كان نتيجة الصراع المستمر والعقوبات وانخفاض الإنفاق الحكومي، مما أثر على حياة السكان بشكل مباشر، أبرز مظاهر هذا التدهور:

أ- الطاقة والكهرباء: انقطاعات إلى أكثر من ٢٠ ساعة يوميًا نتيجة الإضرار نقص الصيانة مع الاعتماد على مصادر بديلة مرتفعة التكلفة(World Bank Syria Energy Sector Note, 2023).

ب- المياه والصرف الصحي: أكثر من نصف محطات خارج الخدمة أو تعمل جزئيًا، مما تسبب بتلوث الموارد المائية وانتشار الامراض(UNICEF Syria WASH Report 2024) .

ج- الطرق والنقل: تدمرت أكثر من ٤٠% من الطرق الرئيسية والجسور وصعوبة التنقل بين المحافظات أثرت على حركة السلع والمساعدات (ESCWA Syria Infrastructure Assessment2023)

د- المدارس والمستشفيات: آلاف من المدارس خرجت من الخدمة ونحو ٦٠% من المرافق الصحية تضررت كليًا أو جزئيًا، نقص المعدات والأدوية أدى إلى انهيار القطاعات الطبية الأساسية (WHO Syria Situation Report, 2024)، لذا يمكن القول ساهمت هذا التدهور في تفاقم الأزمات الإنسانية وإضعاف صمود السوريين، مما يجعل إعادة الإعمار أولوية ملحّة وقد ثبت أن الاستثناءات الإنسانية ضمن العقوبات محدودة وغير كافية للتخفيف عن الفئات المتضررة. واستمرار العقوبات دون موازنة بين الأهداف السياسية والاعتبارات الإنسانية لا يعمّق الأزمة الاقتصادية فحسب، بل يعرقل فرص التعافي ويهدد الاستقرار الاجتماعي، ما يجعل معالجتها جزءًا أساسياً من مسار الحل السياسي ومستقبل الدولة السورية.

الخاتمة:

تُظهر هذه الدراسة أن العقوبات الاقتصادية الدولية التي استهدفت سوريا، وخاصةً قانون قيصر، كان لها تأثير شامل وعميق على الاقتصاد السوري والمجتمع المدني، وبينما كان الهدف الأساسي هو الضغط من أجل حل سياسي إلا أن نتائجها الفعلية انحرفت نحو إنهاك البنية التحتية، وانخفاض الناتج المحلي، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وتدهور الدعم الصحي والتعليمي، مع اتساع فجوة الأمن الغذائي ، ورغم أنها لم تبدأ بشكل جيد في دفع النظام السوري إلى تغيير سيطرته السياسية، إلا أنها ساهمت بشكل مباشر في نزوح عشرات الآلاف من الأشخاص، واختلال وظائف الدولة، وانتشار الاقتصاد غير الرسمي، مما زاد من تدخل الدولة كما ساهمت في تقليص قدرة الحكومة على تلبية الاحتياجات المتنوعة للسكان، نظرًا لتغير فرص الحصول على الدعم الخارجي وصعوبة التمويل الدولي.

الاستنتاجات

١- احدثت هذه العقوبات في إغلاق قنوات التمويل والاستثمار، وحجبت من قدرة الدولة على الاستيراد خاصة فيما يتعلق بالمواد الطبية والغذائية وقطع الغيار الحيوية، مما أسفر عن ضعف الشبكة الاساسية وتراجع الخدمات .

٢- لقد كانت للضغوط الاقتصادية دورا بارزا في انهيار سعر صرف الليرة السورية، وتفاقم معدلات التضخم، وارتفاع مستويات الفقروالبطالة، ما مكنه في تدهور الوضع المعيشي لغالبية السوريين، وزاد من حالة الإحباط وعدم الاستقرار المجتمعي.

٣- بلورة النشاط الغير الرسمي والاقتصاد الموازي، وانتشار السوق السوداء، وارتفاع معدلات الفساد، نتيجة الفراغ التنظيمي الذي أحدثته العقوبات وصعوبة تطبيق الرقابة الفعالة.

٤-برزت هشاشة النظام الاقتصادي السوري واعتماده على موارد محدودة وغير مستدامة في ظل غياب استراتيجيات وطنية طويلة الأمد قادرة على مواجهة الضغوط الخارجية والتعافي من آثار الحرب.

التوصيات

١- ضرورة أن تتجه الجهات الدولية الفاعلة نحو مراجعة آليات فرض العقوبات الاقتصادية، واعتماد نهج تدريجي وإنساني يضمن عدم الإضرار المباشر بالمجتمع المدني، ويشجع على الحلول السياسية بدلاً من فرض العقوبات الشاملة.

٢- أهمية تطوير استراتيجية اقتصادية وطنية تعزز الإنتاج المحلي، وتحد من التبعية الخارجية، من خلال دعم الزراعة والصناعة الصغيرة، وتوسيع شبكات الحماية الاجتماعية.

٣- الدعوة إلى توسيع نطاق التعاون الإقليمي والدولي في المجال الإنساني، عبر قنوات محايدة وآمنة تضمن إيصال المساعدات بعيدًا عن التجاذبات السياسية والعسكرية.

٤- توجيه التحليل العلمي والمؤسسات الأكاديمية نحو دراسة دقيقة لتأثير العقوبات في مختلف القطاعات، بما يُسهم في بناء سياسات استجابة واقعية وفعالة.

٥- تعزيز الشفافية في إدارة الموارد الداخلية والمساعدات، وتكثيف الرقابة على الفساد، من أجل ترميم الثقة بين المواطن والدولة، وتهيئة الأرضية لمرحلة تعافٍ اقتصادي حقيقي.

المصادر

١) أبو شاويش، كمال. ٢٠١٣. ثورة ٢٥ يناير في مصر: أسبابها وتداعياتها وانعكاساتها على القضية الفلسطينية. رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، فلسطين.

٢) ابتسام، الكتيبي، وصالح المانع وآخرون. ٢٠١٢. إلى أين يذهب العرب: رؤية ٣٠ مفكر في مستقبل الثورات العربية. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

٣) البرنامج السوري للتطوير القانوني، ١٩ اذار ٢٠٢٠، https://c5a8d841-f233-4eb1-b756-6b4df54e9f1d.filesusr.com/ugd/92fa9e_abb05a45676a478aaf67bf9742b84bbb.pdf

٤) الخزاز، فهد مزبان. ٢٠١٣." الابعاد الاستراتيجية للعقوبات الدولية المفروضة على إيران وتداعياتها المحتملة . *مجلة آداب البصرة . العدد ٦٦ .*

٥) السواح، سارة كمال. ٢٠٢٠-٢٠٢١. العقوبات الاقتصادية الأحادية في ضوء القانون الدولي العام (الحالة السورية نموذجاً). رسالة ماجستير، الجامعة اللبنانية.

٦) العامري، علي محمد حسين. ٢٠١٢. الأزمة السورية: نظرة من الداخل. الملف السياسي، العدد ١١٥، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

٧) العطار، جلال. ٢٠٢٤. "أزمة المياه والأمن الغذائي في سوريا". الصدى https://carnegieendowment.org/sada/2024/04/syrias-water-and-food-securitycrisis?lang=ar

٨) الليرة السورية أمام رحلة طويلة لإعادة بناء احتياطات جديدة .٢٠٢٤، تقرير اقتصاد الدول العربية، على الرابط: https://www.aa.com.tr/ar

٩) بربك، حكيمة. ٢٠١٧. "الازدواجية في توقيع العقوبات الدولية". مجلة دراسات، العدد ٥٦.

١٠) بشير، زين العابدين.٢٠١١.مرتكزات نظام الحكم السوري(١٩٧٠-٢٠١١) وأثرها في الثورة. التقرير الاستراتيجي التاسع، الجزيرة.

١١) بوبكر، خلف. ٢٠٠٨. العقوبات الاقتصادية الدولية في القانون الدولي المعاصر. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

١٢) بيانات صحفية صادر من وزارة الخزانة الامريكية على الموقع : Treasury Designates Illicit Russia-Iran Oil Network Supporting the Assad Regime, Hizballah, and HAMAS | U.S. Department of the Treasury

١٣) جديد، محمود جميل. ٢٠٠٩. العقوبات الاقتصادية الدولية ومنعكساتها على عملية التنمية: دراسة مقارنة مع إشارة خاصة إلى سورية. رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

١٤) جمال، بارون محمد. ٢٠١٣. العقد الأخير في تاريخ سوريا: جدلية الجمود والإصلاح. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

١٥) دراجي، هاشم.٢٠٢٤."العقوبات الاقتصادية الأمريكية على النظام السوري: الأهداف والتداعيات". مجلة المفكر العدد ٢.

١٦) دنون، ناتاشا.٢٠٢٤."قطع الدعم الغذائي عن ملايين السوريين: أزمة الاستجابة بنيوية تتعلق بغياب 'الحلول المستدامة'" سوريا على طول https://syriadirect.org

١٧) رحايبي، حبيبة، وعبد اللطيف بوروبي. ٢٠١٨. "دور العقوبات الاقتصادية في إدارة الأزمات الدولية". مجلة الشريعة والاقتصاد، العدد ١٣.

١٨) رضا، قردوح. ٢٠١٠-٢٠١١. العقوبات الذكية مدى اعتبارها بديلاً للعقوبات الاقتصادية التقليدية في علاقتها بحقوق الإنسان. رسالة ماجستير، جامعة العقيد الحاج لخضر – باتنة.

١٩) شعبان، عبد الحسين. ٢٠٠٠. "العقوبات الاقتصادية وحقوق الإنسان". مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٥١.
٢٠) على، آزاد محمد. ٢٠١٣. خلفيات الثورة: دراسات سورية. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
٢١) قومان، مناف. ٢٠١٨. أداء الليرة السورية في سبع سنوات. تقرير تحليلي، مركز جسور للدراسات، تركيا.
٢٢) محمد، رضوى. ٢٠٢٥. "صدمات اقتصادية.. إلى متى يتحمل الاقتصاد السوري عدم الاستقرار الداخلي؟."
https://alqaheranews.net/
٢٣) محمد، لطيفة. ٢٠١٣. الهيمنة الأمريكية على مجلس الأمن في فرض العقوبات الاقتصادية (دراسة حالة إيران). رسالة ماجستير، جامعة حلب.
٢٤) محفوض، عقيل سعيد. ٢٠٢٠. للسياسة بالاقتصاد: قانون قيصر في الحرب السورية، الأهداف والتأثيرات والاستجابات. مركز دمشق للأبحاث والدراسات (مداد).
٢٥) ويكيبيديا، https://en.m.wikipedia.org/wiki/Syrian_pound?utm_source=chatgpt.com

المصادر باللغة الإنكليزية

1- Abu Shawish, Kamal. 2013. The January 25 Revolution in Egypt: Its Causes, Consequences, and Implications for the Palestinian Issue. Master's thesis, Al-Azhar University, Palestine.
2- Al-Amiri, Ali Mohammed Hussein. 2012. The Syrian Crisis: An Internal Perspective. Political File, no. 115. Center for International Studies, University of Baghdad.
3- Al-Attar, Jalal. 2024. "Syria's Water and Food Security Crisis." Sada, Carnegie EnFVG dowment for International Peace.
4- https://carnegieendowment.org/sada/2024/04/syrias-water-and-foodsecuritycrisis?lang=ar
5- Al-Katibi, Ibtisam, Saleh Al-Mani, et al. 2012. Where Are the Arabs Heading? The Vision of 30 Thinkers on the Future of Arab Revolutions. Beirut: Arab Institute for Studies and Publishing.
6- Alaa, Azad Mohammed. 2013. Background of the Syrian Revolution: Syrian Studies. Beirut: Arab Center for Research and Policy Studies.
7- Barbak, Hakima. 2017. "Double Standards in Imposing International Sanctions." Diraasat Journal, no. 56.
8- Baroun, Jamal Mohammed. 2013. The Last Decade in Syrian History: The Dialectic of Stagnation and Reform. Beirut: Arab Center for Research and Policy Studies.
9- Bashir, Zine El Abidine. 2011. The Foundations of the Syrian Regime (1970–2011) and Their Impact on the Revolution. Strategic Report No. 9. Al Jazeera Center for Studies.
10- Boubekeur, Khalaf. 2008. International Economic Sanctions in Contemporary International Law. Algiers: University Publications Office.
11- Cirlig, Carmen Cristina. 2025. Time to Lift the International Sanctions on Syria? Members' Research Service. European Parliament.

12- https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2025/767245/EPRS_BRI%282025%29767245_EN.pdf
13- Daher, Joseph. 2024. Tourism in Syria: Tool for Capital Accumulation and Political Normalization. Economy & Finance, Friedrich Ebert Stiftung.
14- Dannon, Natasha. 2024. "Cutting Food Aid to Millions of Syrians: A Structural Crisis in the Absence of Sustainable Solutions." Syria Direct.https://syriadirect.org/
15- Darraji, Hashem. 2024. "U.S. Economic Sanctions on the Syrian Regime: Objectives and Implications." Al-Mufakkir Journal, no. 2.
16- ESCWA. 2023. Syria Infrastructure Assessment، https://www.unescwa.org/publications
17- Freedom Parkway. 2020. U.S. and European Sanctions on Syria. The Carter Center, One Copen Hill 453, Atlanta.
18- Jadid, Mahmoud Jamil. 2009. International Economic Sanctions and Their Impact on Development: A Comparative Study with Special Reference to Syria. Master's thesis, Faculty of Economics, University of Damascus.
19- Katranji, Sarah Kamal. 2020–2021. Unilateral Economic Sanctions under Public International Law (The Syrian Case). Master's thesis, Lebanese University.
20- Mahfoud, Aqil Said. 2020. Politics Through Economy: Caesar Act in the Syrian War—Goals, Effects, and Responses. Damascus Center for Research and Studies (MADAD).
21- Marenge, Luigi. 2023/2024. Sanctions on Syria: Economic, Social, and Political Impacts. Degree Program in Management and Computer Science.
22- Marlowe, Olivia. 2024. The Syria Crisis, Explained. Concern Worldwide US.
23- https://concernusa.org/news/syria-crisis-explained/?utm_source=chatgpt.com
24- Mohamed, Latifa. 2013. U.S. Hegemony over the Security Council in Imposing Economic Sanctions (Case Study: Iran). Master's thesis, University of Aleppo.
25- Mohamed, Radwa. 2025. "Economic Shocks… How Long Can the Syrian Economy Endure Internal Instability?"https://alqaheranews.net/
26- Parkway, Freedom. See: Freedom Parkway.
27- Qardouh, Reda. 2010–2011. Smart Sanctions as an Alternative to Traditional Economic Sanctions and Their Relationship to Human Rights. Master's thesis, University of Batna.
28- Qoman, Manaf. 2018. The Performance of the Syrian Pound in Seven Years. Analytical Report, Jusoor Center for Studies, Turkey.
29- Rahaybi, Habiba, and Abdel Latif Bouroubi. 2018. "The Role of Economic Sanctions in International Crisis Management." Journal of Sharia and Economics, no13
30- Shaaban, Abdul-Hussein. 2000. "Economic Sanctions and Human Rights." Arab Future Journal, no. 251.
31- SyrianLegalDevelopmentProgram.2020.https://c5a8d841-f233-4eb1-b756-6b4df54e9f1d.
32- filesusr.com/ugd/92fa9e_abb05a45676a478aaf67bf9742b84bbb.pdf
33- UNDP. 2024. The Impact of the Conflict in Syria.https://syria.un.org/en/291751-2024-country-results-report?utm
34- UNICEF. 2018. For Every Child: Syria.https://www.unicef.org/syria/

35- UNICEF. 2024. Syria WASHReport.https://www.unicef.org/syria/reports/watersanitation-hygiene
36- U.S.Department of the Treasury.n.d.Treasury Designates Illicit Russia-IranOil Network Supporting the Assad Regime, Hizballah,and HAMhttps://home.treasury.gov/news/press-release
37- Wikipedia. n.d. Syrian Pound https://en.m.wikipedia.org/wiki/Syrian_pound?utm
38- World Bank. 2023. Syria Energy Sector Note.https://documents.worldbank.org
39- WorldHealthOrganization(WHO).2024.SyriaSituationReport.https://www.who.int/emergencies/situations/syria-crisis
40- Al-Sharq Al-Awsat Newspaper. 2025. Millions of Syrians Suffer from Acute Food Insecurity.https://aawsat.com
41- Kassioun. 2024. Hunger and Food Insecurity Indicators in Syria 2024 https://kassioun.org/economic/item/79976-2024?